

دراسة وتحليل واقع هشاشة النظام المالي في العراق للمدة [2003-2018]

م. زياد عزالدين طه / الباحث
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة تكريت
أ.د. عماد محمد علي / المشرف
جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يعتبر تحليل واقع (الهشاشة المالية Financial fragility) للنظام المالي وخصوصاً جانب الجهاز المصرفي منه حديث العهد، وأصبح هدفاً متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية الكلية وخصوصاً شقيها المالي والنقدي، ومن بين الأسباب التي جعلت الانظار تتجه نحو موضوع هشاشة النظام المالي وأن تحظى بالأولوية ضمن اهتمامات صانعي السياسات المالية والنقدية والاقتصادية حول العالم هي الحاجة الى عمليات التمويل المفاجئة وخاصة الاستثماري، الأمر الذي أستوجب تناول دراسة وتحليل تأثير حالة واقع هشاشة النظام المالي في العراق على حالة وإمكانية أو قدرة النظام المالي والمصرفي للبلد على مواجهة العمليات التمويلية الضرورية وخاصة الاستثمارية المحلية منها، وتعتبر هشاشة النظام المالي عن حالة تردي وعدم استقرار النظام المالي سواء الجانب المصرفي منه (أي المؤسسات المالية والمصرفية)، أو جانب الأسواق المالية، بالشكل الذي لا يؤدي فيه وظائفه بكفاءة، وخاصة تخصيص الموارد وتوجيهها أو جعلها جاهزة لأي تمويل مفاجئ يمكن أن يسعف الوضع الاقتصادي في البلاد.

الكلمات المفتاحية: هشاشة مالية. نظام مالي

Study And Analysis Of The Reality Of The Fragility Of The Financial System In Iraq For The Period (2003-2018)

Ziad Ezzeldien Taha
Emad Mohammed Ali

Ziad2015@tu.edu.iq
emadabdullatif@gmail.com

Abstract:

The analysis of the reality of the financial fragility of the financial system especially the banking system side of it is recent and it has become an increasingly important goal in the context of macroeconomic policy-making especially its financial and monetary parts and among the reasons that have made attention towards the issue of the fragility of the financial system and that it has priority within The concerns of financial monetary and economic policymakers around the world are the need for sudden financing operations especially investment which necessitated the study and analysis of the impact of the state of the fragility of the financial system in Iraq on the state potential or ability of the country's financial and banking system to face the necessary financing operations especially domestic investment The fragility of the financial system expresses a state of deterioration and instability of the financial system whether the banking side of it (the financial and banking institutions) or the financial market side in a manner in which it does not perform its functions efficiently especially the allocation of resources directing them or making them ready for any sudden financing that could aid the economic situation in the country

Keyword: Financial Fragility, Financial Syste

المقدمة

- **مشكلة البحث:** تكمن مشكلة البحث بما يعانيه العراق من هشاشة في نظامه المالي وخصوصاً جانبيه المتمثلة بالجهاز المصرفي والأسواق المالية، بالشكل الذي ينعكس ذلك على صعوبة التحرك في دعم الاستثمارات المحلية من جهة، وتمويل الموازنة العامة من جهة ثانية .

- **أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في بيان واقع هشاشة الاقتصاد العراقي، وبالتحديد نظامه المالي بجوانبه المالية والنقدية، وما يمكن أن ينعكس من ذلك على مجمل الاقتصاد الكلي، من خلال تحليل مؤشرات الهشاشة المصرفية والنقدية والمالية.

- **فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الاقتصاد العراقي يعاني من وجود هشاشة مالية تعمل على الحد من قدرة نظامه المالي في التوسع في تمويل ودعم الاستثمارات المحلية من جهة، وتمويل الموازنة العامة من جهة ثانية.

- **هدف البحث:** بناءً للفرضية أعلاه، يسعى البحث الى وضع آلية دقيقة تتمثل بالمؤشرات المتضمنة في المتن والتي سيتم الاعتماد عليها في تحقيق هدف قياس وتحليل وبيان وجود هشاشة في النظام المالي العراقي خلال المدة (2003-2018).

المبحث الأول / التعريف بهشاشة النظام المالي

يتناول المبحث الأول التعريف بهشاشة النظام المالي بجوانبه الأساسية المتمثلة بكل من الجهاز المصرفي التجاري والأسواق المالية، واستناداً لذلك سيتضمن التعريف بهشاشة النظام المالي الجوانب الأساسية المتمثلة بالآتي:

أولاً: هشاشة المؤسسات المالية والمصرفية (الجهاز المصرفي التجاري)

وتعرف الهشاشة المالية من ناحية المؤسسات المالية والمصرفية بكونها أن وضع هذه المؤسسات يتسم بكونه غير سليم وغير مستقر، وغير سليم يعني أن هذه المؤسسات ليس لديها رأس المال الكافي لمواجهة أي تمويل مفاجئ، أي ليس لديها السيولة الكافية لمواجهة التقلبات ومحاوله تجنبها، وغالباً ما يرتبط مفهوم الهشاشة المالية للمؤسسات المالية والمصرفية بضعف القدرة على تهيئة وتعبئة الموارد المالية المتمثلة بالمدخرات المحلية، (بن دحمان ، 2016 : ص 138)،

كما يشير مفهوم الهشاشة المالية للجهاز المصرفي الى تلك الحالة التي يضعف فيها الاداء التمويلي للنظام المالي في البلد بسبب ضعف قدرة الوسطاء الماليين (المؤسسات المالية) على تلبية متطلبات التمويل العام (التمويل المحلي للعمليات الاستثمارية على وجه الخصوص)، (Crockett , 1996 : p 532)

كما يعرف (Gaspar. Vítor et al) هشاشة الجهاز المصرفي بأنها تمثل حالة عدم قدرة الجهاز المصرفي على تحمل الصدمات بسبب تراكم المجالات والعمليات التي تعيق تخصيص المدخرات وتوجيهها نحو الفرص الاستثمارية، وهذا التعريف نجده يركز على ضعف مرونة الجهاز المصرفي وانخفاض درجة عمقه وقوته في امكانية الاستمرار في القيام بوظائفه الاساسية المتمثلة بتخصيص الموارد وتقديم خدمات التمويل، بالشكل الذي يؤثر ذلك سلباً على النشاط الاقتصادي للدولة، (Gaspar , 2002 : p287)

أما (Mishkin) قد أعتبر هشاشة الجهاز المالي والمصرفي هي تتمثل بعدم استطاعت المؤسسات المالية والمصرفية من اداء دور توجيه الأموال الى المشاريع الاستثمارية الانتاجية بشكل جيد مما يعيق ذلك عملية النمو الاقتصادي، ومن بين هذه العوائق هي يمكن أن تكون نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة، حيث تعد الزيادات في أسعار الفائدة على القروض العامة لها عواقبها السلبية والخطيرة، بالشكل الذي يمكن أن تؤدي إلى انخفاضات

كبيرة في الاقتراض المصرفي وبالتالي المساهمة في عدم الاستقرار المالي وبالتالي انخفاض في النشاط الاقتصادي، (Mishkin , 2000 : p9).

ثانياً : هشاشة الأسواق المالية: تساهم الأسواق المالية بدور مهم في العديد من المجالات، حيث غالباً ما تحتاج الشركات والحكومات إلى الأموال لبناء مرافق جديدة، وهنا يظهر الدور البارز للأسواق المالية في تهيئة وتوفير الأموال للشركات وكذلك الحكومات، من جانب آخر للأسواق المالية الدور المهم في توفير تلك المساحة المالية للمصانع للقيام بعمليات استبدال الآلات أو توسيع أعمالها الانتاجية بطرق أخرى، كذلك لها الدور في إتاحة رؤوس الأموال امام الأفراد الذين يرغبون في شراء المنازل أو السيارات، كما لا يخفى الدور الكبير للأسواق المالية في توفير الأموال للمعاملات التجارية على مستوى البلد ككل، بالإضافة دورها في إتاحة وتوفير رؤوس الأموال امام المؤسسات والشركات في حالة تلك هذه الشركات من دفع رواتب موظفيها، ولا ينسى الدور الاكبر للأسواق المالية في تهيئة الاجواء والظروف المالية لعمليات الاستثمار، حيث توفر الأسواق المالية فرصة لكسب عائد على تلك الأموال المدخرة، من خلال القيام بتهيئة وتعبئة هذه الأموال التي يراد منه توفير دخل في المستقبل للاستثمار، وتظهر الهشاشة للأسواق المالية هنا بفشل الأسواق المالية في أداء هذه الوظائف التي وجدت لأجلها، (Levinson , 2014 : p 3)

أذن تعدد وظائف الاسواق المالية ومهامها وتحدد لنا الهشاشة مع ضعف أداء الاسواق المالية لمهامها واهدافها، لذلك يمكن تعريف هشاشة الاسواق المالية في أحد جوانبها بأنها تتمثل بانخفاض كفاءة وفاعلية الاسواق المالية في توزيع الموارد المالية المتاحة على الفرص الاستثمارية وخاصة على تلك التي توصف بأنها ذات مردود اقتصادي جيد على مجمل الاقتصاد الكلي، (صيوان ، 2016 : ص 400)،

كما تشير هشاشة الأسواق المالية في جانب آخر من مفهوميها إلى ضعف دور الأسواق المالية في تحقيق الكيفية التي يمكن من خلالها جمع وتوفير الأموال من أولئك الذين يريدون إقراض الأموال (المدخرين)، وتخصيصها اتجاه أولئك الذين يحتاجون الأموال للاستثمار، (Vytautas Magnus University , 2010 : p 8)

المبحث الثاني: تحليل واقع هشاشة النظام المالي في العراق للمدة

[2018-2003]

يتضمن المبحث الثاني عرض وتفصيل واقع وأداء أهم مؤشرات النظام المالي في العراق بشقيه الجهاز المصرفي التجاري والأسواق المالية، كما سيتضمن هذا المبحث تحليل واقع هشاشة النظام المالي (بشقيه الجهاز المصرفي التجاري والأسواق المالية) في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2018-2003) من خلال مؤشرات قياسها، وكما يأتي:

أولاً: هشاشة المؤهلات المالية والمصرفية وهشاشة الجهاز المصرفي

التجاري: لا شك أن جمع المدخرات وتخصيص وتوزيع الموارد نحو قطاعات الاقتصاد الكلي وعلى وجه الخصوص تلك الأكثر أهمية للاقتصاد الوطني، يتطلب بالضرورة توافر دور كبير وفعال للنظام المالي والمصرفي في النشاط الاقتصادي، وقبل الشروع في تناول وتحليل مؤشرات قياس هشاشة قنوات التمويل المصرفي لابد لنا هنا أولاً تناول عرض واقع أهم مؤشر من مؤشرات الاقتصاد الكلي ألا وهو الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعد الركيزة أو المؤشر الأساس الذي سنستند عليه عند قياس وحساب هشاشة الجوانب الأخرى في النظام المالي والمتمثلة بالأسواق المالية، وليس فقط الاستناد عليه عند قياس هشاشة الجهاز المصرفي، يلاحظ ومن خلال الجدول (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق خلال المدة (2003-2018)، حيث شهد الاقتصاد العراقي انفتاحاً على العالم الخارجي في بداية تلك الفترة، نتيجة رفع الحصار الاقتصادي وزيادة انتاج وتصدير النفط العراقي من جهة وارتفاع أسعار النفط الخام عالمياً من جهة أخرى، ساهم ذلك وبشكل كبير في ارتفاع وتطور حجم الناتج المحلي الاجمالي للعراق وخاصة منذ العام (2004) وما بعده، ليأخذ مستويات عالية جداً خلال مدة الدراسة كما يوضح ذلك الجدول (1) في أدناه،

الجدول 1- الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق وتطوره خلال المدة (2003 – 2018) / مليون دينار

السنوات	قطاع النفط	القطاعات الاخرى	الناتج المحلي الاجمالي
2003	20,349,772	9,236,016	29,585,788
2004	30,808,541	22,426,817	53,235,358
2005	42,379,784	31,153,814	73,533,598
2006	53,051,314	42,536,640	95,587,954
2007	59,018,094	52,437,719	111,455,813
2008	87,166,401	69,859,660	157,026,061
2009	55,998,048	74,645,152	130,643,200
2010	72,905,000	89,159,565	162,064,565
2011	115,256,423	102,070,684	217,327,107
2012	126,435,600	127,789,890	254,225,490
2013	125,573,900	148,013,629	273,587,529
2014	116,940,100	149,392,555	266,332,655
2015	65,194,040	129,486,931	194,680,971
2016	67,400,216	129,523,925	196,924,141
2017	88,664,813	137,057,562	225,722,375
2018	117,856,343	133,208,136	251,064,479

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات سنوية مختلفة لمديرية الحسابات القومية. - البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقارير سنوية مختلفة.

1- مؤشر حجم وكفاءة التعامل المصرفي والهياكل المصرفية ومؤشر نسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي:

أ- إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي التجاري العراقي وتطورها خلال المدة (2003-2018): يتضح ومن خلال العمود (4) من الجدول (2) في أدناه تطور إجمالي وحجم الودائع المصرفية لدى الجهاز المصرفي التجاري العراقي بشقيه (الحكومي والخاص)، خلال مدة الدراسة الممتدة (من 2003 الى 2018)، حيث بلغ حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي ما مقداره (4,281,656) مليون دينار في العام (2003)، ثم يلاحظ تطور حجم ودائع الجهاز المصرفي التجاري العراقي نحو الارتفاع، حيث ارتفع الى مستوى الضعف تقريباً في العام (2005) مقارنةً بالعام (2003)، ليبلغ ما مقداره (8,489,902) مليون دينار، ثم استمر تطوره نحو الارتفاع وبمستويات عالية ليبلغ ما مقداره (34,524,959) مليون دينار في العام (2008)، ثم نلاحظ استمراره بالارتفاع ليبلغ ما مقداره (47,947,232) مليون دينار في العام (2010)، أما في الفترة ما بعد العام (2014) يلاحظ تراجع حجم الودائع للجهاز المصرفي التجاري العراقي نحو الانخفاض، بسبب الاحداث الاجرامية الارهابية منتصف عام (2014)، فبعد بلوغ حجمها ما مقداره (74,073,336) مليون دينار في ذلك العام، انخفضت الى ما مقداره (64,344,061) مليون دينار في العام (2015)، والى ما مقداره (62,398,733) مليون دينار في العام (2016)، ثم عاودت الى الارتفاع في العامين اللاحقين لتبلغ ما مقداره (76,893,927) مليون دينار في العام (2018)، كما يوضح ذلك الجدول (2) في أدناه،

ب- نسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي وتطورها خلال المدة (2003-2018): يعد حجم الودائع عند أخذه كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات المهمة التي تعبر عن حجم وتطور التعامل المصرفي وبالتالي كفاءة الجهاز المصرفي، إضافة الى ذلك يمكن أن يعد أيضاً مقياس نوعي للعمق المالي، حيث أن تطور هذا المؤشر يمثل تحسن الودائع المصرفية والأصول المالية المستخدمة في تراكم الاصول، وهذا ما يدل على وجود مؤسسات مالية وسيطة ومتطورة بنحو معقول، وأن انخفاضها يعكس مدى انخفاض الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع من جهة، وعدم قدرة المؤسسات المصرفية من توجيه وتعبئة الأموال باتجاه الودائع أو استخدامها في تراكم الأصول من جهة ثانية (هشاشة مصرفية مالية)، وبالتالي هذا ما يعني أن الجهاز المصرفي لا يساهم بأي دور إيجابي في زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي،

يتضح ومن خلال تتبع العمود (5) من الجدول (2) في أدناه أن نسب هذا المؤشر بلغت (14.472%) في العام (2003) وهي نسبة منخفضة جداً، ثم أخذ في الانخفاض في السنتين اللاحقتين، ثم بدأ بالارتفاع ولكن بشكل طفيف ومتذبذب لبقية السنوات بين (20%) و (30%) الى نهاية مدة الدراسة، وهذا ما يعني لنا انخفاض نسب هذا المؤشر في العراق حال البلدان النامية الاخرى بسبب ارتفاع نسبة العملة في التداول (بمعنى احتفاظ الأفراد

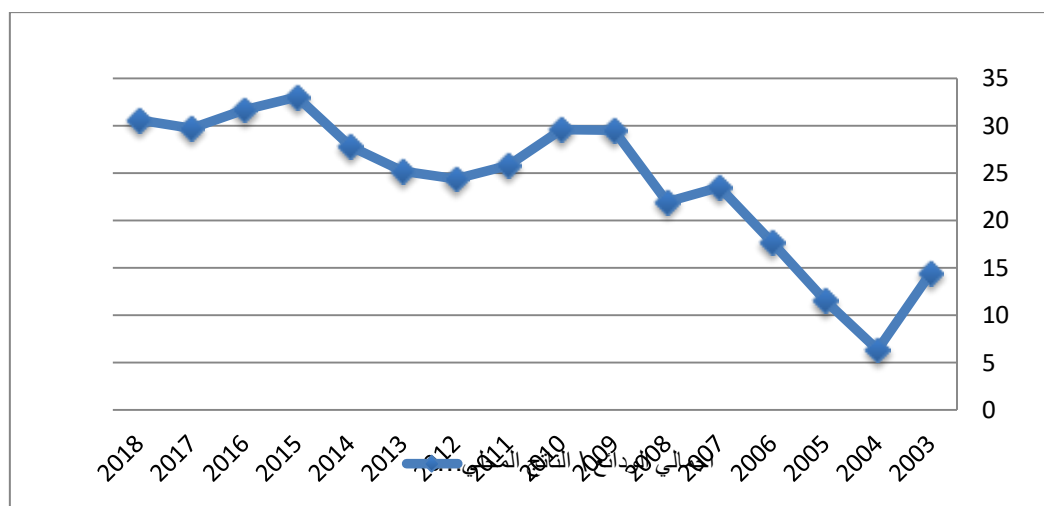
بالعملة خارج الجهاز المصرفي نتيجة ضعف الوعي وضعف عادات الجمهور المصرفية)، وعلى وفق ما تقدم ومن خلال الجدول (2) والشكل (1) في أدناه يتبين أن نسب هذا المؤشر منخفضة مقارنةً بالنسب الطبيعية للدول التي تمتلك جهاز مصرفي متطور والتي تتجاوز (40%) الى (50%)، وهذا ما يشير الى عدم ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي من جهة، وتأثير الوضع الأمني من جهة ثانية، وبالتالي هذا ما يدل على انخفاض تطور التعامل المصرفي وكفاءة وقدرة المؤسسات المصرفية على حشد وتعبئة الأموال (أي بمعنى وجود حالة هشاشة مصرفية- مالية)،

الجدول - 2 تطور إجمالي الودائع ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2003 – 2018)

السنوات	إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية (مليون دينار)	إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة (مليون دينار)	إجمالي الودائع للجهاز المصرفي العراقي (مليون دينار)	(إجمالي الودائع \ الناتج المحلي الإجمالي $100 \times \text{GDP}$ (نسبة مئوية)
2003	2,176,156	2,105,500	4,281,656	14.472
2004	1,913,482	1,483,198	3,396,680	6.380
2005	5,252,815	3,237,087	8,489,902	11.545
2006	12,177,046	4,751,249	16,928,295	17.709
2007	16,786,388	9,402,538	26,188,926	23.497
2008	22,909,288	11,615,671	34,524,959	21.986
2009	25,896,259	12,686,218	38,582,477	29.532
2010	42,461,140	5,486,092	47,947,232	29.585
2011	49,802,000	6,348,094	56,150,094	25.836
2012	53,382,546	8,623,389	62,005,935	24.390
2013	58,891,144	9,964,343	68,855,487	25.167
2014	64,376,209	9,697,127	74,073,336	27.812
2015	55,230,846	9,113,215	64,344,061	33.051
2016	53,806,578	8,592,155	62,398,733	31.686
2017	58,492,457	8,556,174	67,048,631	29.704
2018	66,095,110	10,798,817	76,893,927	30.627

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على : - البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والابحاث، تقارير سنوية مختلفة . - وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات سنوية مختلفة لمديرية الحسابات القومية.

الشكل- 1 تطور إجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2003 – 2018) / نسبة مئوية



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (2) .

2- مؤشر كفاءة التعامل المصرفي والاستقرار المصرفي ومؤشر نسبة الائتمان المصرفي الى الناتج المحلي الإجمالي:

أ- حجم النشاط الائتماني للجهاز المصرفي التجاري العراقي وتطوره خلال المدة (2003-2018): يوضح الجدول (3) في أدناه واقع وتطور حجم النشاط الائتماني للجهاز المصرفي التجاري العراقي بشكل عام خلال المدة (2003-2018)، ومقدار نصيب كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة من هذا الائتمان، حيث يلاحظ ومن خلال العمود (4) من الجدول أدناه أن حجم النشاط الائتماني قد سجل في العام (2003) ما مقداره (621,130) مليون دينار، ثم أخذ في الارتفاع في السنوات اللاحقة ليبلغ ما مقداره (4,587,454) في العام (2008)، ثم أخذ في الارتفاع مرة أخرى ليبلغ في العام (2010) ما مقداره (11,721,535) مليون دينار، ليرتفع أكثر من الضعف في العام (2012) عن العام (2010) ليبلغ ما مقداره (28,438,688) مليون دينار، أما في العام (2014) فقد بلغ حجم النشاط الائتماني للجهاز المصرفي التجاري العراقي ما مقداره (34,123,067) مليون دينار، وأستمر هذا الارتفاع في النشاط الائتماني ليبلغ في العام (2018) ما مقداره (38,486,947) مليون دينار، كما في الجدول (3) أدناه،

ب- نسبة الائتمان المصرفي الى الناتج المحلي الإجمالي وتطوره خلال المدة (2003-2018) : يعد إجمالي الائتمان وكذلك الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص عند أخذهم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات المهمة جداً التي تعبر عن تطور قدرة المؤسسات المصرفية والائتمانية على اداء وظائفها المتعلقة بالوساطة المصرفية وبالتالي كفاءة الجهاز المصرفي والنظام المالي بشكل عام، اضافة الى ذلك يمكن أن يعد هذا المؤشر

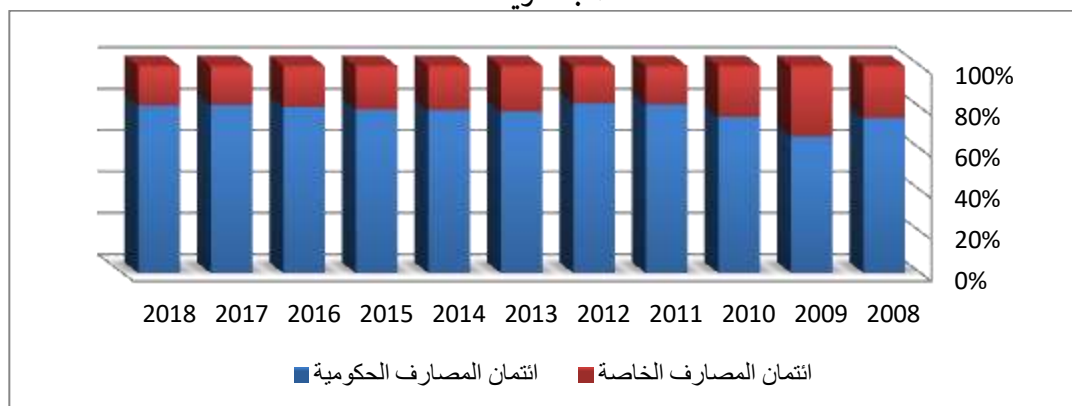
ايضاً مقياساً (للاستقرار المصرفي والمالي)، وكلما ارتفعت نسب هذا المؤشر دل ذلك على تطور التعامل المصرفي والوساطة المصرفية وبالتالي كفاءة الجهاز المصرفي والنظام المالي، بينما انخفاض نسب هذا المؤشر فإنه يدل على عدم قدرة المؤسسات الائتمانية على اداء وظائفها المتعلقة بالوساطة المصرفية وبالتالي انخفاض تطور النظام المالي، يتضح لنا ومن خلال العمود (7) من الجدول (3) في أدناه أن نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق بقيت منخفضة جداً الى العام (2012) ثم أخذت في الارتفاع ألا أنها بقيت تعد نسبة منخفضة، حيث بلغت (15.329%) وذلك في العام (2018)، وهذا ما يعكس تدني رغبة المصارف على منح الائتمان أو التخوف من منح الائتمان، ما يشير ذلك بالتالي الى ضعف وهشاشة الوساطة المالية للصناعة المصرفية في العراق خلال مدة الدراسة، من جانب مقابل يعد حجم وأهمية مشاركة المصارف الخاصة بالنشاط المصرفي وزيادة حجم التمويل والائتمان المقدم من قبله من المؤشرات المهمة التي تقيس تطور كفاءة الجهاز المصرفي، وبالنظر الى العمود (6) في الجدول (3) والشكل (2) في أدناه، نجد أن الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي الاهلي يتصف بالانخفاض، حيث يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة هذا المؤشر وخاصة في السنوات الاخيرة من مدة الدراسة والتي بلغت مستوى الـ (18.757%) في العام (2017) ونسبة الـ (19.068%) في العام (2018)، وهي نسب منخفضة جداً، مما يعكس ذلك الطبيعة المحافظة للمصارف الخاصة في منح الائتمان (هشاشة مصرفية- مالية)،

الجدول - 3 تطور إجمالي الائتمان ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2018 – 2003)

السنوات	النشاط الائتماني للمصارف الحكومية (مليون دينار)	النشاط الائتماني للمصارف الخاصة (مليون دينار)	حجم النشاط الائتماني للمصارف العراقية (مليون دينار)	ائتمان المصارف الحكومية \ اجمالي (نسبة مئوية)	ائتمان المصارف الخاصة \ اجمالي (نسبة مئوية)	(إجمالي الائتمان \ الناتج المحلي الاجمالي GDP) $100 \times$ (نسبة مئوية)
2003	-	-	621,130	-	-	2.099
2004	-	-	744,650	-	-	1.398
2005	-	-	850,706	-	-	1.156
2006	-	-	2,664,898	-	-	2.787
2007	-	-	3,459,020	-	-	3.103
2008	3,436,150	1,151,304	4,587,454	74.903	25.096	2.921
2009	3,762,266	1,927,796	5,690,062	66.119	33.880	4.355
2010	8,837,205	2,884,330	11,721,535	75.392	24.607	7.232
2011	16,567,721	3,776,355	20,344,076	81.437	18.562	9.361
2012	23,340,407	5,098,281	28,438,688	82.072	17.927	11.186
2013	23,386,921	6,565,091	29,952,012	78.081	21.918	10.947
2014	26,877,880	7,245,187	34,123,067	78.767	21.232	12.812
2015	29,077,603	7,675,083	36,752,686	79.116	20.883	18.878
2016	29,849,818	7,330,305	37,180,123	80.284	19.715	18.880
2017	30,833,886	7,118,943	37,952,829	81.242	18.757	16.813
2018	31,148,252	7,338,695	38,486,947	80.931	19.068	15.329

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على : - البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقارير سنوية مختلفة . - وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاءات سنوية مختلفة لمديرية الحسابات القومية . * (-) سنوات غير مصنفة البيانات .

الشكل- 2 ائتمان المصارف الخاصة والحكومية الى إجمالي الائتمان في العراق خلال المدة (2018 – 2003) / نسبة مئوية



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (3) .

3- مؤشر النشاط الائتماني الممنوح الى القطاع الخاص :

أ- حجم النشاط الائتماني للجهاز المصرفي التجاري العراقي وتطوره خلال المدة (2003-2018) : يتناول العمود (2) من الجدول (4) في أدناه توضيح حجم الائتمان الممنوح من قبل الجهاز المصرفي التجاري للقطاع الخاص في العراق خلال المدة (2003-2018)، حيث نلاحظ أن حجم النشاط الائتماني الممنوح من قبل الجهاز المصرفي التجاري للقطاع الخاص قد سجل في العام (2003) ما مقداره (387,326) مليون دينار، بينما سجل في العام (2004) ما مقداره (389,125) مليون دينار، ليرتفع الى ما مقداره (1,881,014) مليون دينار في العام (2006)، ثم الى ما مقداره (3,978,301) في العام (2008)، بينما بلغ حجم النشاط الائتماني الممنوح من قبل الجهاز المصرفي التجاري العراقي للقطاع الخاص في العام (2010) ما مقداره (8,527,131) مليون دينار، والذي يلاحظ ومن خلال العمود (3) في الجدول أدناه أن النشاط الائتماني الممنوح للقطاع الخاص ومنذ العام (2010) فصاعداً قد تضمن حساب الديون المتعثرة، وقد بلغ حجم الديون المتعثرة منه للعام المذكور ما مقداره (274,477) مليون دينار، ثم ارتفع حجم النشاط الائتماني الممنوح من قبل الجهاز المصرفي التجاري العراقي للقطاع الخاص مرة أخرى ليبلغ في العام (2012) ما مقداره (14,650,102) مليون دينار، بلغ حجم الديون المتعثرة منه لنفس العام ما مقداره (491,962) مليون دينار، ليرتفع الى ما مقداره (17,745,141) مليون دينار في العام (2014)، بلغ حجم الديون المتعثرة منه لنفس العام ما مقداره (2,355,345) مليون دينار، بينما بلغ حجم النشاط الائتماني الممنوح من قبل الجهاز المصرفي التجاري العراقي للقطاع الخاص في العام (2016) ما مقداره (18,180,970) مليون دينار، بلغ حجم الديون المتعثرة منه لنفس العام ما مقداره (3,340,554) مليون دينار، ثم ارتفع مرة أخرى ليبلغ في العام (2018) ما مقداره (20,216,073) مليون دينار، بلغ حجم الديون المتعثرة منه لنفس العام ما مقداره (4,838,582) مليون دينار، كما يوضح ذلك الجدول (4) في أدناه،

ب- نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي وتطوره خلال المدة (2003-2018) : فيما يتعلق بالائتمان الممنوح أو المقدم إلى القطاع الخاص فإنه يعد المسؤول عن ارتفاع النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يفرض ارتفاعه الى زيادة حجم الاستثمار وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للبلاد، ومن أجل تقييم كفاءة المؤسسات المصرفية في العراق سوف يتم اعتماد مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعد المؤشر الأهم في قياس تطور الوساطة المصرفية وكفاءة الجهاز المصرفي والنظام المالي بشكل عام، نلاحظ ومن خلال العمود (4) من الجدول (4) والشكل (3) في أدناه، أن مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص منخفض جداً في العراق على طول مدة الدراسة، إذ لم تتعدى نسبة معدل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي في أفضل

الحالات الـ (5%)، وهي نسبة منخفضة جداً مقارنةً بالنسبة الطبيعية للدول التي تمتلك جهاز مصرفي متطور، حيث نجد أن نسبة هذا المؤشر قد بلغت مستويات منخفضة على طول مدة الدراسة، حيث بلغت (1.309%) في العام (2003) وبلغت (0.730%) في العام (2004)، وعلى الرغم من الارتفاع الطفيف في نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في بعض السنوات ألا أنها بقيت تعد نسبة منخفضة جداً، مما يعني أن هذا المؤشر غير مستقر ويوضح عدم قدرة المؤسسات الائتمانية على أداء وظائفها المتعلقة بالوساطة المصرفية وتدني كفاءتها في توفير الائتمان والأموال اللازمة لاستثمار القطاع الخاص مما يدل ذلك على انخفاض تطور النظام المالي في العراق (هشاشة مصرفية - مالية كبيرة جداً)، الجدول - 4 تطور الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة

(2018 – 2003)

السنوات	اجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (مليون دينار)	الديون المتعثرة (مليون دينار)	(الائتمان الممنوح للقطاع الخاص \ GDP) 100 × (نسبة مئوية)	(الديون المتعثرة \ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص) 100 × (نسبة مئوية)
2003	387,326	- *	1.309	-
2004	389,125	-	0.730	-
2005	622,474	-	0.846	-
2006	1,881,014	-	1.967	-
2007	2,387,433	-	2.142	-
2008	3,978,301	-	2.533	-
2009	4,646,167	-	3.556	-
2010	8,527,131	274,477	5.261	3.218
2011	11,356,308	459,305	5.225	4.044
2012	14,650,102	491,962	5.762	3.358
2013	16,947,533	1,988,581	6.194	11.733
2014	17,745,141	2,355,345	6.662	13.273
2015	18,070,058	3,073,596	9.281	17.009
2016	18,180,970	3,340,554	9.232	18.373
2017	19,452,293	4,333,334	8.617	22.276
2018	20,216,073	4,838,582	8.052	23.934

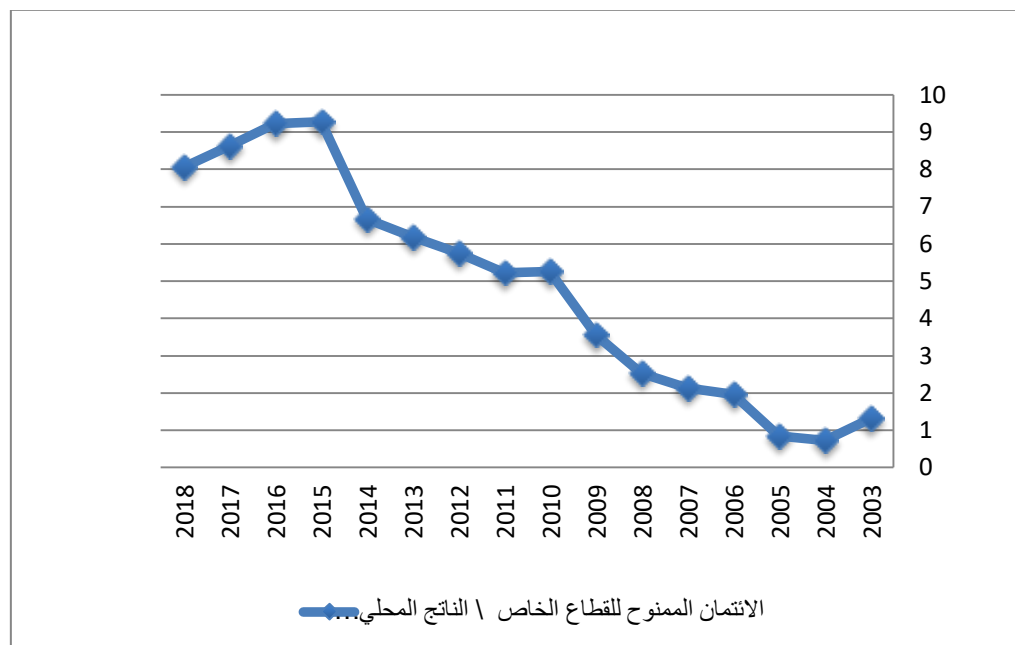
المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقارير سنوية مختلفة .

- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات سنوية مختلفة لمديرية الحسابات القومية .

* (-) عدم وجود ديون متعثرة للسنوات الممتدة (2003-2009) .

الشكل- 3 الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2003 – 2018) / نسبة مئوية



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (4) .

وبالعودة الى انخفاض مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نجد أنه يعود الى جملة من الأسباب، أهمها طبيعة العمل المصرفي نفسه والمتمثل بعدم ثقة المصارف بقدرة القطاع الخاص على التسديد، وخوفه من زيادة القروض المعدومة وارتفاع الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها، وهذا ما نلاحظه من العمود (5) من الجدول (4) نفسه في أعلاه، حيث نجد ارتفاع الديون المتعثرة من قبل القطاع الخاص ونسبة كبيرة بلغت نسبتها في السنوات الاخيرة مستوى الـ (23.934%) من الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص، وهذا ما يشكل عبء على تلك المصارف، مما يجعل المؤسسات المصرفية غير مستعد للمخاطرة (هشاشة مصرفية- مالية كبيرة)، وتتمثل مخاطر الائتمان هذه بالتخوف من اخفاق المقترضين من تسديد الديون مما جعل هذه المؤسسات المصرفية تعتمد على وضع احتياطي تحوطي عند منح الائتمان لمواجهة حالات الاخفاق في تحصيل القروض الرديئة من جانب، ومن جانب آخر انعكس هذا الأمر على حصول ارتفاع في سعر الفائدة على منح القروض بشكل يفوق الارباح المتوقعة من الاستثمار، الأمر الذي أدى الى امتناع العديد من المستثمرين من الاقتراض.

4- مؤشر كفاية رأس المال والوفرة المالية ومؤشر السيولة المصرفية:

أ- إجمالي رأس المال والاحتياطيات للجهاز المصرفي العراقي وتطورها خلال المدة (2003-2018): يوضح العمود (4) من الجدول (5) في أدناه تطور مقدار رؤوس الاموال والاحتياطي الخاصة بالجهاز المصرفي العراقي خلال المدة (2003-2018)، حيث بلغت رؤوس أموال الجهاز المصرفي ما مقداره (401,667) مليون دينار في العام (2003)، ثم يلاحظ تراجعها وانخفاضها الى المستوى السالب في السنتين اللاحقتين والذي يعزى ذلك الى تراجع وانخفاض رؤوس الاموال والاحتياطي الخاصة بالمصارف الحكومية آنذاك، ثم اخذت بالارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى، ويرجع سبب ذلك ايضاً الى ارتفاع وانخفاض رؤوس الاموال والاحتياطي الخاصة بالمصارف الحكومية الى العام (2010) حيث بلغت فيه ما مقداره (6,456,665) مليون دينار، ثم أخذت من بعد هذا العام بالارتفاع والتزايد لتبلغ في عام (2011) ما مقداره (9,438,655) مليون دينار، ثم قفزت الى مستوى بلغ مقداره (19,732,212) مليون دينار في العام (2014)، ويرجع ذلك نتيجة لارتفاع رؤوس الاموال والاحتياطي الخاص بالمصارف الاهلية، والذي ارتفع من مقدار (8,396,723) مليون دينار في العام (2011)، الى ما مقداره (16,452,237) في العام (2014)، ثم يلاحظ انخفاض رؤوس أموال واحتياطيات الجهاز المصرفي العراقي في السنتين التي تلت (2014) والمتمثلة بـ (2015 و 2016)، والذي يرجع ذلك بسبب انخفاض رؤوس الاموال والاحتياطيات الخاصة بالمصارف الاهلية نتيجة للأحداث الارهابية التي واجهت العراق واحتلال ثلث أراضيه الأمر الذي انعكس على الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية برمتها، وسيادة حالة التوقعات المتشائمة والمخاوف لدى المستثمرين، وبعد عمليات تحرير الارض من دنس الارهاب عاودت رؤوس أموال الجهاز المصرفي العراقي الى الارتفاع لتبلغ ما مقداره (22,014,411) مليون دينار في العام (2018)، والجدول (5) يوضح ذلك كما في أدناه،

ب- كفاية رأس المال والوفرة المالية للمصارف الخاصة وتطورها خلال المدة (2003-2018): تتمثل كفاية رأس المال بقدرة المصارف على مواجهة المخاطر الناجمة عن زيادة حجم الودائع، وعلى هذا الاساس كلما كانت كفاية رأس المال كبيرة لدى المصارف أدت الى زيادة قدرة الجهاز المصرفي على تأمين الودائع وتقليل درجة المخاطر، وسيتم هنا ومن خلال هذا المؤشر قياس كفاية رأس المال للمصارف الخاصة كحالة تعبر عن المؤشر أعلاه، لأنها تشكل النسبة الأعظم من إجمالي رأس المال والاحتياطيات للجهاز المصرفي في العراق خلال مدة البحث، وهذا ما نلاحظه من خلال العمود (5) من الجدول (5) أدناه، حيث نلاحظ أن حجم رأس المال للمصارف الخاصة قد شكل ما نسبته (45.761%) من إجمالي رأس مال الجهاز المصرفي في العام (2003)، ثم أخذ في الارتفاع ليبلغ في العام (2010) ما نسبته (96.840%)، كما يلاحظ حفاظه على نسبته المرتفعة ليبلغ في العام (2018) ما نسبته (63.659%)،

يلاحظ أن النسب أعلاه انعكست على شكل تولد وفرة مالية لدى المصارف الخاصة وبالتالي ارتفاع كفاية رأس المال لها بشكل خاص وللجهاز المصرفي بشكل عام، وهذا ما نلاحظه من خلال العمود (6) من الجدول أدناه، حيث نجد ارتفاع نسبة الكفاية لرأس المال وبشكل تدريجي لتبلغ نسب مرتفعة في السنوات الأخيرة من مدة البحث، والذي يعود سبب ذلك إلى تحفظ المصارف على منح الائتمان من ناحية، وقيام المصارف برفع رؤوس أموالها لتلبية منها لقرار البنك المركزي برفع رؤوس أموال المصارف منذ العام (2012)، حيث نلاحظ ارتفاعها من نسبة (8.729%) في العام (2003) إلى نسبة (113.972%) في العام (2010)، ثم إلى نسبة (129.775%) في العام (2018)، وعلى الرغم من أن كفاية رأس المال مرتفعة والذي يعد ذلك أحد المؤشرات التي تدل على جود وفرة مالية وسيولة عالية لدى الجهاز المصرفي ألا أن ذلك يعني وفي نفس الوقت وجود موارد مالية معطلة لا تتوفر لها فرص الاستثمار الآمن، وهذا ما نلاحظه من خلال العمود (7) من نفس الجدول عند مقارنة رأس المال بالائتمان الممنوح (وفرة مالية- سيولة مرتفعة)، مما يدل ذلك على عدم وجود تمويل للاستثمارات طويلة الأجل، وهذا ما يمثل أحد عوامل تواضع هيكلية الصناعة المصرفية في العراق والمتمثلة في الطبيعة المحافظة لمنح الائتمان (هشاشة مصرفية مالية)، مما يؤكد ذلك مرة أخرى على الدور الضعيف للمصارف العراقية في تنشيط الاقتصاد الوطني أو تعجيل عملية التنمية الاقتصادية،

الجدول 5 كفاية رأس المال والوفرة المالية للمصارف الخاصة في العراق خلال المدة (2003 – 2018)

السنوات	رأس المال والاحتياطيات للمصارف الحكومية (مليون دينار)	رأس المال والاحتياطيات للمصارف الخاصة (مليون دينار)	إجمالي رأس المال والاحتياطيات للجهاز المصرفي العراقي (مليون دينار)	(رأس المال للمصارف الخاصة \ ودائع المصارف الخاصة) $100 \times$ (نسبة مئوية)	(رأس المال للمصارف الخاصة \ النشاط الائتماني للمصارف الخاصة) $100 \times$ (نسبة مئوية)
2003	217,858	183,809	401,667	8.729	- *
2004	-480,371	261,093	- 219,278	17.603	-
2005	3,648 - ,755	1,040,156	2,608, - 599	32.132	-
2006	1,328 - ,529	1,852,792	524,263	38.995	-
2007	8,645,628	2,987,699	11,633,327	31.775	-
2008	1,722,686	4,199,023	5,921,709	36.149	364.718
2009	1,347,367	5,378,811	6,726,178	42.398	279.013
2010	204,025	6,252,640	6,456,665	113.972	216.779
2011	1,041,932	8,396,723	9,438,655	132.271	222.349
2012	3,127,697	11,251,398	14,379,095	130.475	220.690
2013	5,462,559	14,034,643	19,497,202	140.848	213.776
2014	3,279,975	16,452,237	19,732,212	169.660	227.078
2015	2,236,587	12,316,901	14,553,488	135.154	160.479
2016	2,199,492	12,228,297	14,427,789	142.319	166.818
2017	6,423,824	12,629,467	19,053,291	147.606	177.406
2018	8,000,206	14,014,205	22,014,411	129.775	190.963

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على : - البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقارير سنوية مختلفة . * (-) سنوات غير مصنفة البيانات .

5- مؤشر فجوة الفوائد:

أ- أسعار الفائدة للجهاز المصرفي التجاري العراقي وتطورها خلال المدة (2003-2018) :
 نلاحظ ومن خلال الأعمدة (2) و (3) و (4) و (5) من الجدول (6) في أدناه، أنها تتضمن عرض أسعار الفائدة (المدينة، والدائنة) وبالعملتين (المحلية، والاجنبية) للجهاز المصرفي العراقي للمدة (2003-2018)، حيث نجد أن أسعار الفائدة المدينة مثلاً (أي أسعار الفائدة المدفوعة للمودعين) قد بلغت ما معدله (7%) في العام (2003)، بينما بلغت أسعار

الفائدة الدائنة (أي أسعار الفائدة المقبوضة من المقترضين) ما معدله (14%) لنفس العام، كما نلاحظ تطور أسعار الفائدة (المدينة أو الدائنة، وبالعملتين المحلية أو الأجنبية) نحو الارتفاع أو الانخفاض خلال الاعوام اللاحقة، حيث بلغ سعر الفائدة (المدينة) في العام (2008) ما معدله (9.47%) بالعملة المحلية وما معدله (3.41%) بالعملة الأجنبية، بينما بلغ سعر الفائدة (الدائنة) لنفس العام ما معدله (19.22%) بالعملة المحلية وما معدله (16.60%) بالعملة الأجنبية، ثم أخذ بالانخفاض ليبلغ سعر الفائدة (المدينة) ما معدله (3.82%) بالعملة المحلية، وما معدله (2.05%) بالعملة الأجنبية وذلك في العام (2018)، بينما بلغ معدل الفائدة (الدائنة) ما معدله (12.34%) بالعملة المحلية، وما معدله (11.97%) بالعملة الأجنبية للعام نفسه، كما موضح ذلك في الجدول (6) في أدناه،

ب- مؤشر فجوة الفوائد: أن مؤشر فجوة الفوائد (والذي يمكن استخراجه من خلال أخذ الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة وأسعار الفائدة المدينة سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، والذي يحدد عالمياً بأن لا يتجاوز الـ (4) نقاط كحد أعلى)، يعد من المؤشرات المهمة التي يمكن أن تعبر عن زيادة المنافسة داخل القطاع المصرفي من جهة، ومدى قدرة الجهاز المصرفي على تمويل عملية الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة ثانية، حيث كلما كانت فجوة الفوائد متدنية كلما أدى ذلك الى زيادة القدرة على تعبئة وتجميع المدخرات وبالتالي زيادة القدرة على تطوير الاستثمار ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي، ويحدث العكس في حالة الارتفاع في فجوة الفائدة، حيث سيمثل ذلك خللاً واضحاً في النشاط المصرفي المتمثل بالإيداع والاقتراض (هشاشة مصرفية- مالية)، من العمودين (6) و (7) من الجدول (6) في أدناه نلاحظ ارتفاع فجوة الفوائد وبدرجة كبيرة جداً وعلى طول مدة الدراسة، حيث نجد في بعض السنوات أنها قاربت الـ (10) نقاط بالعملة المحلية، وتجاوزها الـ (13) نقطة بالعملة الصعبة، وبشكل عام لم تنخفض عن الـ (6) نقاط سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، وهذا ما يمثل خللاً واضحاً في عملية الائتمان (هشاشة مصرفية- مالية كبيرة جداً)، بالشكل الذي لا تشجع على رفع قدرة الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات الوطنية، ولا تنسجم مع الأرباح المتوقعة من الاستثمار لاسيما في القطاعات السلعية، وهذا يعني أن الجهاز المصرفي العراقي في ظل هكذا فجوة يعد عاملاً طرداً لرغبات المستثمرين بالاقتراض، ولا يشجع بأي شكل من الأشكال على تمويل الاستثمار،

الجدول (6)

أسعار الفائدة (الدائنة والمدينة) للجهاز المصرفي التجاري العراقي وفجوتها خلال المدة (2003-2018) \ نسبة مئوية

السنوات	اسعار الفائدة المدينة بالعملة المحلية	اسعار الفائدة المدينة بالعملة الاجنبية	اسعار الفائدة الدائنة بالعملة المحلية	اسعار الفائدة الدائنة بالعملة الاجنبية	فجوة الفوائد بالعملة المحلية (الفائدة الدائنة - الفائدة المدينة)	فجوة الفوائد بالعملة الاجنبية (الفائدة الدائنة - الفائدة المدينة)
2003	7	14	7	7	6.2	6.2
2004	6.50	3.10	12.70	9.30	8.3	8.4
2005	5.50	2.50	13.90	10.80	8.58	8.72
2006	5.66	2.82	14.38	11.40	11.08	9.6
2007	9.18	3.51	18.78	14.59	13.19	9.75
2008	9.47	3.41	19.22	16.60	13.2	9.32
2009	6.84	2.82	16.16	16.02	11.47	8.81
2010	5.50	2.63	14.31	14.10	9.93	8.79
2011	5.24	2.62	14.03	12.55	9.79	8.8
2012	5.07	2.88	13.87	12.67	10.07	8.69
2013	4.88	2.79	13.57	12.86	9.73	8.21
2014	4.39	2.57	12.60	12.30	9.64	7.83
2015	4.46	2.47	12.29	12.11	9.72	7.99
2016	4.39	2.33	12.38	12.05	9.8	8.51
2017	4.06	2.18	12.57	11.98	9.92	8.52
2018	3.82	2.05	12.34	11.97		

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على : البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، تقارير سنوية مختلفة .

ثانيا : هاشية السوق المالية :

1- مؤشر سيولة وحجم السوق المالية ومؤشر حجم التداول :

أ- حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية وتطوره خلال المدة (2003-2018) :
يتضح من البيانات الواردة في العمود (2) من الجدول (7) في أدناه، أن حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية أخذ اتجاه الارتفاع خلال المدة من العام (2004) الى العام (2013)، ومن ثم أخذ في التذبذب في السنوات اللاحقة لتلك المدة، حيث يلاحظ أن حجم التداول ارتفع من مقدار (127,950) مليون دينار في العام (2004) الى ما مقداره (366,809) مليون دينار في العام (2005)، وتلا ذلك انخفاض حجم التداول في العام

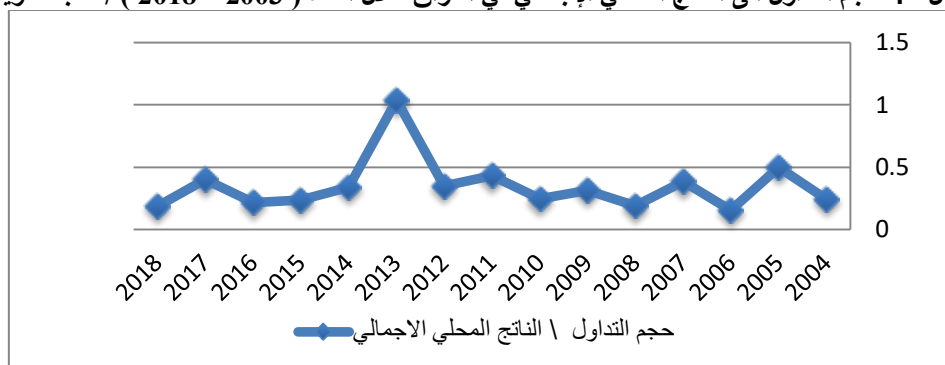
(2006) الى ما مقداره (146,891) مليون دينار، ثم عاود للارتفاع ليبلغ ما مقداره (427,367) مليون دينار في العام (2007)، ثم استمر في الارتفاع والانخفاض في السنوات اللاحقة الى أن بلغ في العام (2013) ما مقداره (2,840,220) مليون دينار، ويعد هذا المقدار أعلى حجم تداول حققه سوق العراق للأوراق المالية منذ تأسيسه، لكنه أخذ في الانخفاض وبمقدار كبير في السنة اللاحقة، حيث انخفض الى ما مقداره (898,315) مليون دينار وذلك في العام (2014)، ثم انخفضه الى ما مقداره (456,179) مليون دينار في العام (2015)، ويلاحظ تذبذبه بين الارتفاع والانخفاض في السنوات التي تلت ذلك ليبلغ في العام (2018) ما مقداره (466,476) مليون دينار، كما يوضح ذلك الجدول (7) في أدناه،

ب- نسبة حجم التداول الى الناتج المحلي الإجمالي وتطورها خلال المدة (2018-2003) يعد حجم التداول عند أخذه كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الرئيسية التي تعكس حجم وسيولة السوق المالية، ومعرفة مدى تطور أو تخلف السوق المالية، إذ يمكن تأشير حجم ودرجة سيولة السوق المالية من خلال أخذ حجم تداول الأوراق المالية المدرجة في السوق كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، حيث يعد هذا المؤشر مؤشراً جيداً لبيان مستوى نشاط السوق والكشف عن مدى تأثير سيولة السوق المالية في الاستثمار والنشاط الاقتصادي، ومن خلال العمود (3) من الجدول (7) والشكل (4) في أدناه، يمكن متابعة حجم وسيولة سوق العراق للأوراق المالية من خلال مؤشر حجم التداول عند أخذه كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، حيث يلاحظ أن نسبة هذا المؤشر هي متدنية جداً جداً، إذ لم تتجاوز هذه النسبة الـ (1%) على طول مدة الدراسة، مما يعني أن حجم وسيولة السوق المالية للعراق ومساهمته في تهيئة وتوفير الأموال واتاحتها لتمويل عملية الاستثمار وبالتالي زيادة مستوى النشاط الاقتصادي هي متدنية جداً (هشاشة مالية)،

الجدول - 7 حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية ونسبته الى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2003 - 2018)

السنوات	حجم التداول	(حجم التداول \ الناتج المحلي الإجمالي GDP) × 100
2003	- *	-
2004	127,950	0.240
2005	366,809	0.498
2006	146,891	0.153
2007	427,367	0.383
2008	301,350	0.191
2009	411,928	0.315
2010	400,359	0.247
2011	941,198	0.433
2012	893,825	0.351
2013	2,840,220	1.038
2014	898,315	0.337
2015	456,179	0.234
2016	426,788	0.216
2017	900,154	0.398
2018	466,476	0.185

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على: - سوق العراق للأوراق المالية ، تقارير سنوية مختلفة .
- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاءات سنوية مختلفة لمديرية الحسابات القومية .
* (-) عدم وجود نشاط للسنة المعنية .
الشكل- 4 حجم التداول الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2003 - 2018) / نسبة مئوية



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (7) .

2- مؤشر سيولة و حجم السوق المالية ومؤشر القيمة السوقية:

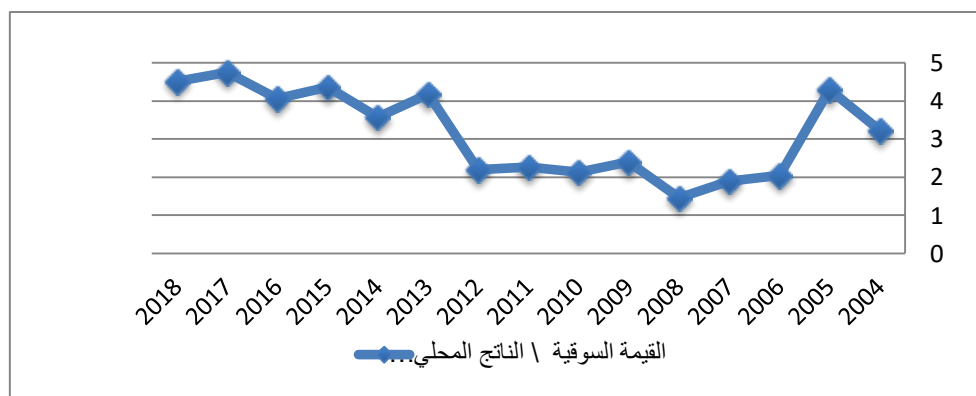
أ- القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية وتطورها خلال المدة (2003-2018) :
 يلاحظ ومن خلال البيانات المدرجة في العمود (2) من الجدول (8) أن القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية أخذت حالة التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة (2003-2018)، حيث نجد أن القيمة السوقية قد ارتفعت من مقدار (1,715,503) مليون دينار في العام (2004)، الى ما مقداره (3,160,104) مليون دينار في العام (2005)، ثم يلاحظ أنها انخفضت في العام (2006) الى ما مقداره (1,948,548) مقارنة بالعام (2005)، ثم أخذت بالارتفاع مرة أخرى وبشكل تدريجي في السنوات اللاحقة لتبلغ ما مقداره (2,108,217) مليون دينار في العام (2007)، وما مقداره (2,282,983) مليون دينار في العام (2008)، أما في العام (2009) فقد بلغت ما مقداره (3,125,921) مليون دينار، وهو مقدار مرتفع مقارنة بالعام (2008)، لترتفع الى ما مقداره (3,446,713) مليون دينار في العام (2010)، وإلى ما مقداره (4,930,232) مليون دينار في العام (2011)، أما في العام (2012) فقد بلغت القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية ما مقداره (5,597,363) مليون دينار، لترتفع مرة أخرى في العام (2013) الى ما مقداره (11,451,368) مليون دينار، وهو أعلى قيمة سوقية حققها سوق العراق للأوراق المالية منذ تأسيسه، لتتخف بعد ذلك الى ما مقداره (9,520,626) مليون دينار في العام (2014)، ثم أخذت في الانخفاض مرة أخرى الى ما مقداره (8,503,943) مليون دينار في العام (2015)، وإلى ما مقداره (7,995,092) مليون دينار في العام (2016)، لتعود الى الارتفاع في السنتين اللاحقتين لتبلغ في العام (2018) ما مقداره (11,350,356) مليون دينار، كما موضح ذلك في الجدول (8) في أدناه،

ب- نسبة القيمة السوقية الى الناتج المحلي الإجمالي وتطورها خلال المدة (2003-2018) :تمثل القيمة السوقية عند أخذها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الرئيسية التي تدل على حجم السيولة التي توفرها السوق المالية، حيث كلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر كلما دل ذلك على السيولة العالية التي تتمتع بها السوق المالية، أذن ترتبط القيمة السوقية ارتباطاً وثيقاً بقدرة السوق المالية على تعبئة وتهئية رؤوس الاموال وتوفيرها، لذلك يعد مؤشر القيمة السوقية المرآة التي تعكس مستوى نشاط السوق المالية، ومن خلال العمود (3) من الجدول (8) والشكل (5) في أدناه، يمكن معرفة سيولة وحجم سوق العراق للأوراق المالية من خلال مؤشر القيمة السوقية عند أخذها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث نجد أن نسبة هذا المؤشر هي منخفضة جداً، إذ يلاحظ أن نسبة هذا المؤشر بقيت تتراوح بين (1%-5%) على طول مدة الدراسة، مما يعني أن سيولة وحجم السوق المالية للعراق ومساهمته في تهئية وتوفير الأموال لتمويل عمليات الاستثمار وبالتالي زيادة مستوى النشاط الاقتصادي هي متدنية جداً (هشاشة مالية)،

الجدول - 8 القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2003 - 2018)

السنوات	القيمة السوقية	(القيمة السوقية \ الناتج المحلي الإجمالي GDP) × 100
2003	- *	-
2004	1,715,503	3.222
2005	3,160,104	4.297
2006	1,948,548	2.038
2007	2,108,217	1.891
2008	2,282,983	1.453
2009	3,125,921	2.392
2010	3,446,713	2.126
2011	4,930,232	2.268
2012	5,597,363	2.201
2013	11,451,368	4.185
2014	9,520,626	3.574
2015	8,503,943	4.368
2016	7,995,092	4.059
2017	10,721,116	4.749
2018	11,350,356	4.520

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على : - سوق العراق للأوراق المالية ، تقارير سنوية مختلفة .
- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاءات سنوية مختلفة لمديرية الحسابات القومية .
* (-) عدم وجود نشاط للسنة المعنية .
الشكل- 5 القيمة السوقية الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2003 - 2018) / نسبة مئوية



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (8) .

الاهتتات والتوكيات :

الاهتتات :

1- أن نشوء مشكلة هشاشة النظام المالي يكمن في عدة جوانب، يتمثل أحدها بضعف وانخفاض درجة عمق النظام المالي (الجهاز المصرفي على وجه التحديد)، وانخفاض كفاءته في تعبئة وتهيئة الموارد المالية اللازمة للتمويل، كما يكمن جانب آخر في ضعف دور الأسواق المالية في تحقيق الكيفية التي يمكن من خلالها جمع وتوفير الأموال من أولئك الذين يريدون إقراض الأموال (المدخرين)، وتخصيصها اتجاه أولئك الذين يحتاجون الأموال للتمويل .

2- يعاني العراق من مشكلة هشاشة نظامه المالي بالشكل الذي ينعكس ذلك سلباً على دعم الاستثمارات المحلية من جهة، وكذلك على صعوبة التحرك في تمويل الموازنة العامة ومواجهة الصدمات والظروف الطارئة في الوقت المناسب من جهة أخرى.

3- تحتل أهمية الجهاز المصرفي مكانة الصدارة في النظام المالي ولا سيما فيما يتعلق بعمليات الوساطة المالية، من خلال وظيفة الإيداع والائتمان والوظائف الأخرى التي يقوم بها، إذ يعد النشاط الذي يمارسه الجهاز المصرفي ذات أهمية قصوى على صعيد النشاط الاقتصادي للدور الذي يؤديه في تعبئة وتوفير الأموال ومن ثم توجيهها إلى كافة المجالات الاتفاقية في البلد، لكن الذي يلاحظ على واقع نشاط الجهاز المصرفي التجاري في العراق هو الأثر الضئيل له في الاقتصاد العراقي، ويتبين ذلك من خلال عدم وجود أثر واضح للائتمان المصرفي على مستوى الواقع الاقتصادي، وهذا هو ما يشير إلى وجود الهشاشة المالية للنشاط المصرفي في العراق.

4- تعد الأسواق المالية أداة لتعبئة المدخرات وتخصيص الموارد بشكل أكفئ وفعالية أكثر، لاستعمالها في تمويل كافة المجالات الإنفاقية والاستثمارية ومن ثم زيادة النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي، لذلك نجد أن آلية السوق المالية تساعد على زيادة النشاط الاقتصادي سواء بالبنية التحتية للوحدات الاقتصادية، أو مؤسسات الدولة، ألا أن الملاحظ على واقع نشاط السوق المالية في العراق هو الأثر الضئيل له في الاقتصاد العراقي، وهذا ما يشير إلى وجود أحد أوجه الهشاشة المالية في النظام المالي العراقي.

التوكيات :

1- ضرورة اتخاذ الحكومة لتلك الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية اللازمة والملموسة التي يمكن من خلالها تأمين وتنشيط بيئة مؤسسية مصرفية كفوءة وجيدة ونظام مالي ومصرفي كفوء يمكن من خلالها تشجيع ورفع كفاءة عمليات الائتمان وتحسين القدرة على تعبئة الموارد والمدخرات المحلية وتوجيهها وتوظيفها نحو الاتجاه الصحيح والتمويل المطلوب، بالشكل الذي يساعد ذلك على جعل عمل النظام المصرفي والمالي جانب فعال وتوسعي اتجاه مجموعة الأهداف التنموية والاقتصادية الكلية.

2- ضرورة العمل على توفير سوق متطورة للأوراق المالية في العراق، وذلك للأدوار التي يمكن أن تؤديها وتلعبها السوق المالية المتطورة في عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي، من خلال استقطاب الموارد والمدخرات سواء النقدية أو التي يتم الاحتفاظ بها لدى المصارف التجارية في شكل ودائع، والخاصة بالأفراد والمؤسسات وغيرها، وتوظيفها في استثمارات حقيقية في مختلف المشاريع الاقتصادية، إضافة الى المهام والأدوار المهمة الأخرى التي يمكن أن تؤديها هذه السوق على مستوى الاقتصاد الكلي.

المصادر :

- 1- بن دحمان، آمنة، التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989 – 2014)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)، الجزائر، 2016 .
- 2- صيوان، شهاب احمد، مؤشرات أداء سوق العراق للأوراق المالية، مجل كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48، 2016 .
- 3- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي (2003-2018) .
- 4- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي (2003-2018) .
- 5- جمهورية العراق، سوق العراق للأوراق المالية، التقارير السنوية (2004-2018).
- 6- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، الإحصاءات السنوية (2003-2018) .
- 7- Crockett , Andrew , the theory and practice of financial stability , de economist 144 , N° 4 , 1996 .
- 8- Gaspar , Vítor , and Hartmann , Philipp , and Sleijpen , Olaf , The transformation of the European financial system , Second ECB Central Banking Conference , Germany (Frankfurt) , October 2002 .
- 9- Levinson , Marc , Guide to Financial Markets (Why they exist and how they work) , Sixth edition , Printed in Great Britain by Clays, Bungay, Suffolk , Published by Profile Books Ltd , London , 2014 .
- 10- Mishkin. Frederic , financial stability and the macroeconomy , Central Bank of Iceland (Economics Department) , Working Bapers N. 9 , 2000 .
- 11- Vytautas Magnus University , Financial Markets , lifelong learning programe-Leonardo da Vinci programme project (Development and Approbation of Applied Courses Based on the Transfer of Teaching Innovations in Finance and Management) , 2010.□